



اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري التعليم... الواقع وسبل التطوير

(اللقاءات الحوارية بالمناطق)

منطقة المدينة المنورة

(التعليم العام)

الأحد ١٦/٤/١٤٢٧هـ الموافق ١٤/٥/٢٠٠٦م

رصد اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاح اللقاء

تم افتتاح اللقاء في الساعة الثامنة صباح يوم الأحد ١٦/٤/١٤٢٧هـ الموافق ١٤/٥/٢٠٠٦م بمنطقة المدينة المنورة بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلا ذلك كلمة أمين عام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الأستاذ/ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر، تضمنت الترحيب بالمشاركين والمشاركات، وأهداف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ورسالته والبرامج التي تم إنجازها، مثنياً دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين في دعم الحوار الوطني للخروج بروى وتصورات وتوصيات يتم بلورتها وصياغتها لما فيه خدمة المواطنين في المملكة العربية السعودية.

بعد ذلك، استعرض معاليه مسيرة لقاءات الحوار الوطني بدءاً من اللقاء الأول الذي عقد في الرياض عن العلاقات والمواثيق الدولية وأثر فهمها على الوحدة الوطنية، ثم كان اللقاء الثاني في مكة المكرمة عن الغلو والتطرف بمشاركة الرجال والنساء. ثم اللقاء الثالث عن المرأة الذي عقد في المدينة المنورة، وقد اتخذ الحوار أسلوباً جديداً منذ اللقاء الرابع الذي كان عن الشباب الذي عقد في المنطقة الشرقية حيث تم إقامة (٢٦) ورشة عمل في جميع مناطق المملكة، تلا ذلك اللقاء الوطني الخامس عن العلاقة مع الآخر، وقد أعقب كل لقاء تشرف المشاركون والمشاركات بالتقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، وعرض ما تم في كل لقاء.

ثم أشار إلى آداب الحوار وبرنامج المركز في اللقاء الوطني السادس مستعرضاً أهداف اللقاء الوطني السادس التي تنطلق من دراسة الواقع التعليمي وسبل تطويره من خلال أربعة محاور.

مؤكداً معاليه أهمية الموضوعية والطرح الهادف والبناء، ليتم الاستفادة من حوارات المناطق في صياغة أهداف ومحاور اللقاء الرئيس في منطقة الجوف.

واختتم معاليه كلمته بالشكر لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز آل سعود للتسهيلات التي وجدها المركز في سبيل إقامة هذا اللقاء في منطقة المدينة المنورة، كما قدم شكره لما وجده من ترحيب الأهالي رجالاً ونساءً وشكر جميع المشاركين والمشاركات.

تلا ذلك عرض فيلم توثيقي عن مسيرة الحوار وإنجازات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

ثم ألقى معالي رئيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الشيخ صالح بن عبدالرحمن الحصين. كلمة شكر فيها المشاركين على استجابتهم بالحضور مؤملاً نجاح هذا اللقاء في تقديم تصور للتعليم كبداية للحوار بين المجتمع والمؤسسات التي تقدم له خدمات.

وأبان حفظه الله أن المجتمع في علاقاته يشمل قوى عدة منها السياسية والاقتصادية والإعلامية ولكنها كلها تقوم على التعليم والمعرفة.

كانت سياسة التعليم في البدايات تركز على الكمية في سبيل الوصول لإتاحة الفرصة لكل فرد ينال نصيبه، والآن سيبدأ التركيز على النوعية وهذا يواجه تحديات مثل تطوير موقعنا المعرفي أمام العالم؛ حيث إن واقعنا لا يصنفنا في العالم إلا في أدنى درجات السلم.

المدرسة سابقاً كانت مصدر المعرفة والآن تعددت المصادر وهذا يلقي عبئاً على المعلم؛ إذ إن عليه أن يمحو ويصحح ما في ذهن الطفل من معلومات سلبية، ومما سيواجهه التعليم ما يعرف الآن بالإرهاب الفكري بعد ذلك ختم معاليه الكلمة بالتهنئة بأسلوب الرئاسة في إدارة الحوار وحرصها على عدم التدخل في توجيه الحوار، مذكراً الجميع بقواعد الحوار وأساسه مؤملاً أن يكون الحوار مثمراً وناجحاً للجميع.

بعد ذلك قدم عضو اللجنة التحضيرية الدكتور/ علي بن عبدالخالق القرني عرضاً شاملاً عن محاور اللقاء والتساؤلات التي يمكن أن تكون محوراً للنقاش في هذا اللقاء.

الجلسة الأولى

المحور الأول: متطلبات النظام التعليمي بما في ذلك السياسات والأهداف والخطط والمباني والتقنيات والتجهيزات التعليمية، إضافة إلى مصادر التمويل وآلياته.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- السياسة التعليمية صيغت منذ عام ١٣٩٠هـ — فلابد من تقديم دراسات حولها، وماذا يحدث داخل المدارس من احتياجات تقويمية.
- ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف سلوكية.
- توفير وثيقة التعليم داخل المدارس والجامعات لتيسير سبيل الاطلاع عليها وترسيخها في الأذهان.

- التعرف على مواد السياسة التعليمية يساعد على تقويمها عاماً بعد عام.
- إعادة صياغة السياسة المالية داخل الجهات التعليمية.
- المشكلة تكمن في تغير الخطط بتغير المسؤولين ولا يوجد تقويم موضوعي لتلك الخطط.
- الاستغناء عن المباني المستأجرة لذوي الاحتياجات الخاصة وخصوصاً ما يفى بسياسة دمجهم في مدارس التعليم العام.
- إعادة النظر في صياغة الأهداف وخصوصاً ما يتعلق بعصرنا الحاضر والعولمة ودورها فيها.
- العمل ضمن منظور مؤسسي لا علاقة له بالأفراد من المسؤولين.
- لا بد من مشاركة الطالب في ما يتعلق بالتربية.
- لا بد من مشاركة المجتمع في إقامة المدارس، وذلك من خلال أصحاب المخططات والزامهم بإقامة المدارس.
- الخروج من النماذج العامة للمباني وترك الحرية لكل منطقة باختيار النموذج الملائم لبيئتها.
- السياسة التعليمية مر عليها قرابة أربعين عاماً ونفذت العديد من الخطط التنموية خلال هذه المدة وما استجد من علاقات واتصال ثقافي ومعرفي يحتم إعادة النظر فيها.
- هناك الآن مشاريع تطرح سنوياً مع عدم توافر الأراضي التي تصلح لإقامة مدارس عليها.
- التوسع في النوعية يتطلب مشاركة المجتمع والقطاع الخاص وبالذات البنوك.
- التعاقد مع المؤسسات الخاصة للإسهام في تهيئة المباني المدرسية.
- إنشاء هيئة استثمارية في القطاع التعليمي.
- تدريس مادة الحاسب باللغة الإنجليزية.
- وضع الأسس والمعايير التي تمكن من وضع سياسة تعليمية قوية.

- يوجد تقرير شامل لتقويم التعليم في المملكة قدمه خبراء عبر وقت طويل وتناول أشياء كثيرة في السياسات ودرس من قبل مجلس الشورى فحذا الاطلاع على ما تم حوله.
- التخلص من المباني المستأجرة، ومعالجة نقص الوسائل والتجهيزات في المباني الحكومية.
- العمل بروح الفريق في بيئة آمنة.
- توفير مساحة للتفكير الإبداعي عبر التجديد في وسائل التدريس وإيصال الفكرة.
- الشمولية في النظرة إلى أي منظومة من منظومات التعليم.
- الاهتمام بنظم المعلومات التربوية.
- الاستفادة من الدراسات التربوية التي تقدمها الجامعات.
- عدم تحديد عمر معين للالتحاق بالدراسات العليا.
- إلغاء الاختبارات الشاملة لمرحلة الدكتوراه.
- قبول جميع خريجي الثانوية لمن هم فوق نسبة ٥٠% وتوسيع فرص مواصلة الدراسة عبر المعاهد المتخصصة الأخرى.
- وضع خطة شاملة لتمويل المدارس عبر النشاط مثل مشغولات صناعية يعود ريعها على المدرسة.
- يسمح ببيع إنتاج الطلبة في مكتبة الطفل.
- نحن في عصر التقنية ومجاراتها والرقمي لمكانة مميزة فيه يتطلب دعم جميع الجهات والإنفاق بسخاء وعدم التوقف.
- التفكير والإبداع لا يتناسب مع المباني المستخدمة حالياً بما فيها من مختبرات ومعامل.
- الغياب الطوعي للقطاع الخاص غير مبرر خاصة أنه يستطيع توفير مقومات كثيرة للتعليم في الأراضي والمباني والتجهيزات.
- تخصيص هيئة من القطاع الخاص تتولى بناء المدارس وتجهيزها حتى نرفع ذلك عن كاهل الوزارة.

- إشراك الطلاب في العملية التعليمية سواء في وضع السياسة التعليمية أو في التدريس أو إدارة المدرسة.
- تنشيط دور الأهالي في تحسين وضع المدارس عبر مجلس إدارة المدرسة وتفعيل نشاطه وأعماله.
- يعطى كل طالب وأب وأم في بداية كل عام تقريراً يتضمن الأشياء المطلوبة منه.

الجلسة الثانية

المحور الثاني: الممارسات والتطبيقات التعليمية، بما في ذلك أداء المعلم (عضو هيئة التدريس) والمناهج وطرق التدريس والإدارة وأساليب التقويم.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- منح الحوافز المختلفة للمعلمين المتميزين، وإبراز وسائل الإعلام لصورة المعلم المتميز.
- إضافة مقرر خاص للياقة البدنية للطالبات.
- التركيز عند صياغة المناهج على الجانب المهاري.
- المناهج تحتوي على حشو كبير من المعلومات بقصد الحفظ، ويقاس التفوق بكثرة الحفظ.
- إضافة مناهج تربية للطالب لتعينه على حسن السلوك والانضباط.
- إقامة دورات للتدريب على التوجيه والإرشاد.
- سياسة التعليم هي سياسة شاملة ومرنة، وإجراء أي تعديل عليها لا ينبغي أن يكون مبنياً على متغيرات آنية.
- التقنية ينبغي أن تكون أحد الأهداف المهمة في الوقت الحاضر، وأن تكون من أولويات الوزارة المسؤولة عن التعليم.
- تقييم الوزارة في مدى تحقيق برامجها لأهداف التعليم وسياسته.
- تنوع أساليب تدريب المعلم لإيجاد المعلم الكفؤ.
- الاهتمام بتنمية أساليب التفكير.
- جعل التدريب المستمر إلزامياً للمتعلم.

- الصرف على التعليم يعد جوهر التنمية.
- زيادة التنقيف بسياسة التعليم لدى المعلمين والعاملين في قطاع التعليم لتفعيل تلك السياسة.
- الاستفادة من الدراسات السابقة التي شخّصت التعليم.
- يحتاج المعلم إلى تجديد علمه ومعلوماته، ويتم ذلك من خلال أبحاث يعدها ويقدمها للجهة التابع لها.
- تمكين أولياء أمور الطلاب من متابعة وضع أبنائهم الدراسي من خلال الاستفادة من تقنية الإنترنت.
- ضرورة معرفة الحاجات التدريبية للمعلمين وتحديدها بشكل دقيق وارتباطها بالمنهج.
- ضرورة رفع مستوى المدربين والمدربات، ومراعاة زمن التدريب، ومدى ملاءمته للمعلمين.
- إنشاء قسم في الجامعات لتدريس التربية الخاصة.
- تطوير مناهج ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتوافق مع العصر.
- هناك عوامل عدة أسهمت في فتور الطالب في الإقبال على التعليم، فبالإضافة إلى وسائل الإعلام المنحرفة، هناك قلة الفرص للتعليم الجامعي، وقلة الفرص بعد الجامعة، وغير ذلك من العوامل.
- تكثيف المواد الدينية، وتوفير كمية كبيرة من المصادر للطالب.
- تنويع فرص التعليم الثانوي بين مهني وصحي وتقني، وغير ذلك مما يخدم سمة التنوع والاختلاف لدى الطلاب وواقع حاجة المجتمع.
- إعطاء المعلمين الذي يعملون في مدارس ذات كثافة طلابية نصيباً أقل من الذي يعمل في مدرسة أقل كثافة.
- وضع سلم ترقية للمعلمين يمايز بين طبيعة أعمالهم وتكليفاتهم وأدائهم.
- إعداد لوائح جديدة تنظم العمل في المراحل المختلفة، وحوافز تمايز بين المعلمين في تلك المراحل.

- تضمين مادة التربية الأسرية للصف الثالث ثانوي للطالبات لكيفية بناء الأسرة المسلمة وتدرس من قبل معلمات الاجتماع.
- إعطاء دروس حرة في كل منهج ابتداء من الصف الثالث متوسط على ألا يزيد عن درسين في كل منهج.
- كثرة غياب المعلمة سلبية منتشرة في المدارس ومضرة بمصلحة الطالبات.
- قد يكون من المناسب أن يكون لكل مادة من المواد فصل مخصص لها، والطلاب يذهبون للمعلم إلى الفصل المخصص لكسر الملل.
- تفعيل استخدام المكتبات السمعية والمرئية، والتدريب على الاستفادة من الإنترنت والبحث من خلالها فيما له صلة بالمواد التي يدرسها الطالب.
- تطوير تدريس مادة الحاسب الآلي وإدخالها في المرحلة المتوسطة وتدريبها بالتدرج.
- إجراء اختبارات لاختيار المعلمات المتمكنات في التخصص والثقافة قبل التعيين، كما ينبغي إجراء دورات تدريبية بشكل دوري لتدريبهم وإطلاعهم على كل جديد في العملية التعليمية.
- إعادة النظر في نصاب المعلمة وتخفيضه حتى تتمكن من إعطاء المهنة حقها.
- تدريب المعلم التدريب الجيد في كيفية تنفيذ أسلوب التقويم المتبع في الصفوف الأولية حتى تتحقق النتائج المرجوة.
- إعادة النظر في إعداد المعلمات وتنمية مهارات تدريبهن.
- إعادة النظر في الآلية المتبعة في تقويم المعلمات بحيث يشارك في تقويمها (المديرية، المشرفة، الطالبات، أولياء الأمور).
- التدريس من خلال تنمية المهارات لدى المتعلم (مهارات التفكير، الإبداع، مهارات التعليم الذاتي).
- زيادة فروع المرحلة الثانوية للبنات بحيث تشمل تخصصات تتلاءم مع الطالبات مثل: تخصصات الصحة العامة، إدارة المنزل، التفصيل والطهي، الحاسب الآلي).

الجلسة الثالثة

المحور الثالث: الشراكة بين النظام التعليمي، والمجتمع وما تتضمنه

من تطوير العلاقة بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع المختلفة (القطاع الخاص — الإعلام —....).

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- ضعف اللغة العربية داخل الفصل سواء من الطالب أو المعلم، ولا بد من إيجاد مجاميع لغوية لتقوية هذا الجانب.
- استغلال الوقف الخيري وتفعيله في الإنفاق على التعليم وفتح منافذ ووقفية جديدة عليه.
- الحاجة إلى المعلم القدوة.
- عدم فعالية الحلول القائمة على ردة الفعل، وإنما الحلول القائمة على منهجية.
- أين وصلت إستراتيجيات التدريب التي تبنتها الوزارة؟ فالحاجة ماسة إليها الآن.
- الحاجة قائمة على تطوير المناهج والعمل بربطها بواقع المجتمع.
- العمل على تقديم نواتج التعليم بما يتناسب وحاجات المجتمع.
- تنمية القدرات الذهنية والإبداع والتفكير.
- ضعف مستوى التواصل بين البيت والمدرسة.
- تسخير الاتصالات والإعلام في خدمة التعليم وتطويره.
- للعلماء دور كبير في توجيه الشباب إلى القيم والسلوكيات الحسنة.
- تفعيل مضامين الآية الكريمة (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة...).
- السعي الحثيث إلى إنشاء قناة تلفزيونية تعليمية تابعة لوزارة التربية والتعليم يستعين بها الطالب والطالبة.

- تنشيط العلاقة الحميمة بين الطالب والمعلم وإعادة الأهمية لشخصية المعلم وهيبته.
- وضع دورات تدريبية على بعض المهارات للمعلمات المتدربات والمستجدات.
- احترام المدرسة والوقت.
- تفعيل مجلس المدرسة ومجلس الحي.
- إقامة دورات مهنية لإكساب الطلاب مهارات تمكنهم من سوق العمل.
- استخدام التقنية الحديثة وشبكة الإنترنت في التواصل بين المجتمع والمدارس.
- تفعيل مشاركة المجتمع في الفعاليات والمناسبات الوطنية التي تقيمها المدارس.
- دعوة المؤسسات المالية والبنوك للإسهام في تمويل الخدمات التعليمية والتربوية.
- تفعيل الوقف الخيري ليعود ريعه على التعليم، وذلك من خلال وضع الخطط اللازمة لاستثمار الأوقاف وتميئتها على المصارف التعليمية وبناء الثقة بين الواقفين والجهات التعليمية.
- وضع مادة تعليمية لتقويم سلوك الطلاب وتعاملهم مع الأشياء ومع المجتمع.
- إقامة ملتقى إعلامي تربوي سنوي.
- تطوير المعلم بالدورات التدريبية.
- مشاركة المجتمع النظرية في وضع الأهداف والسياسات التعليمية من خلال التواصل في مختلف المستويات بين المجتمع والجهات التعليمية.
- مشاركة المجتمع في تقويم المنظمة التعليمية وهي مشاركة مفقودة في وقتنا الحاضر لعدم وجود قناة واضحة ومقننة.
- مشاركة المجتمع العملية وهي مادية ومعنوية.

- المشاركة في التوجيه وبناء قيم المجتمع بالاتصال المباشر بالمتعلمين أو من خلال الأسر وأولياء أمورهم.
- نحتاج إلى ثورة تربوية جادة في نطاق العملية التعليمية وتعليم التسامح والاحترام والسلام وأداء الحقوق وتنظيم مفاهيمها وغرسها في نفوس المتعلمين مثل حقوق الإنسان - الحرية - الولاء - حب الوطن - الانتماء.
- إبرام عقود النظافة للمباني المدرسية وتأمين العاملين بأعداد كافية لأداء هذه المهمة.
- وضع خطط كافية وتكاملية بين الإعلاميين والتربويين.
- إنشاء قسم خاص بإدارة التعليم يُعنى بالعلاقة مع القطاع الخاص.
- تقوية العلاقة بين المدرسة والنوادي الأدبية.
- التواصل المستمر بين المعلم والوالدين والمدرسة والمجتمع.
- مشاركة وسائل الإعلام عبر ثقافة مشتركة بين الإعلام والتربية فلا يهدم الإعلام ما تبنيه التربية.
- إيجاد عقد اجتماعي واضح بين المدرسة والأسرة يحدد الحقوق والواجبات لجميع الأطراف.
- النظرة إلى الأسرة كشريك وليس كمستفيد؛ ولذلك فلا بد للأسرة من أن تشارك في صياغة واتخاذ القرار في المدرسة في العديد من المجالات.
- مشاركة أصحاب العلاقة داخل المدرسة في التفكير ووضع الأنظمة واللوائح التي تخدم أهداف المدرسة حتى يشعر الجميع بالانتماء والعمل على تبنيتها وتطبيقها.
- إشراك القطاع الخاص من خلال النظرة إليه كقوة مساندة للوزارة في خدمة أهدافها.
- ترجمة قصص الصحابة إلى اللغة الإنجليزية الحديثة وتدريسها ضمن المقرر الإنجليزي في الجامعة بدلاً من روايات شكسبير لقدمها وقدم الألفاظ المستخدمة فيها.

- ربط العملية التعليمية بالتعليم العالي للوصول إلى نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لعلاجها وذلك من خلال الدراسات والأبحاث، وتقديم العديد من الندوات والملتقيات حول التعليم العام وأنواعه وما يستجد فيه.
- ليس لوسائل الإعلام دور في التعليم إلا ما يتعلق بالجوانب السلبية ولا بد من التفاعل الإيجابي للإعلام من خلال قناة تعليمية متخصصة.
- تخصيص زاوية صحفية في كل الصحف عن الجوانب التعليمية وأخبار الوزارة والمؤسسات التعليمية الأخرى وجميع ما يهم المعنيين بالتعليم.
- إيجاد خطة مشاركة تكاملية بين كل من المسجد والمدرسة والمجتمع والإعلام.

الجلسة الرابعة

المحور الرابع: نواتج النظام التعليمي وما يتضمنه ذلك من تقويم

مستوى الخريجين في ضوء الأهداف العامة للتعليم، ومعايير الجودة ومتطلبات التنمية الشاملة.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- تخصيص حصة في الأسبوع باسم التجارب العملية.
- مشاركة الطالب والطالبة في وضع جدول الاختبارات النهائية.
- مراعاة الفروق الفردية، وتنمية المواهب الخاصة لكل طالب.
- التنمية الشاملة تحتاج أن يكون التعليم إلزامياً بقوة النظام والقانون بموجبه يتعرض للمساءلة القانونية كل من يحجب أبناءه أو بناته عن مواصلة التعليم حتى المرحلة الثانوية.
- التركيز على الجانب التطبيقي في التعليم.
- تفعيل التدريب الصيفي في مؤسسات المجتمع المختلفة.
- الحاجة إلى تقويم دوري لمستوى خريجي التعليم العام والتعليم العالي، ووضع معايير ذات جودة عالية تتماشى مع متطلبات التنمية الشاملة.
- إيجاد التأمين التعليمي على غرار التأمين الصحي، بحيث تسهم كل أسرة في دفع مبلغ عن ابنها بما يسهم في رفع مستوى تعليمه في المدرسة الملتحق بها.
- سعي مؤسسات المجتمع في تنمية وتدريب المعلم لرفع مستواه العلمي وطريقة تدريسه.
- إعادة النظر في الضغط من الأسرة على الابن والبنات من أجل التفوق في النتيجة.

- إيجاد طرائق أخرى لآلية الامتحان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- إعادة رسم سياسة الإرشاد في المدارس بما يحقق الفوائد المرجوة منه.
- غرس القيم في نفوس الطلاب والطالبات بما يحولها إلى سلوك وواقع عملي يعيشونه.
- جميع عناصر مقومات تطوير العملية التعليمية متوافرة في المملكة والمطلوب خطة إستراتيجية وسياسة تعليمية فعالة.
- تفعيل التكامل بين أهداف التعليم وخطط التنمية.
- أخذ رأي العاملين في الميدان بخصوص لائحة تقويم الطالب.
- الاهتمام بالدراسات المستقبلية بأسلوب علمي قائم على دراسة الواقع ومعدلات النمو.
- الحاجة إلى سنة تأهيلية لمعرفة مدى قدرة الطالب وإمكانية مواصلته في المجال الذي يريد أن يدرس فيه.
- ينبغي أن نعمق جانب الثقة في نظامنا التعليمي مع سعيينا لتحسينه وتطويره.
- إجراء مزيد من الدراسات والبحوث لدرس أسباب ضعف مخرجات التعليم، حيث لا توجد إلى الآن دراسات أكاديمية تبين بشكل واضح أين الضعف وأسبابه.
- الاستفادة من تجربة جامعة الملك فهد في تحديد مستوى القدرات ووضعها ميزة للقبول في الجامعة.
- أهمية الدراسات المستقبلية لحل مشاكل الواقع والوصول إلى المستوى الأفضل.
- هناك الكثير من الأفكار والرؤى في تشخيص التعليم وتطويره في الندوة التي سبق لوزارة التربية والتعليم إقامتها بعنوان (ماذا يريد المجتمع من التربويين وماذا يريد التربويون من المجتمع؟).
- إيجاد جائزة الجودة التعليمية للمدارس.
- إيجاد جائزة الجودة التعليمية لإدارات التعليم.

- الاهتمام بالتوصيف الوظيفي الدقيق للعاملين في مجال التعليم.